

Distr.: General
20 July 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة بوركينا فاسو
له في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).
وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء
الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميشيل كافاندو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة بوركينا فاسو

(كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

خلال فترة رئاسة بوركينا فاسو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مجلس الأمن برنامج عمل مكثف. فقد ناقش المجلس التطورات في الصومال والسودان وقبرص وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والشرق الأوسط والعراق وغينيا، واتخذ إجراءات بشأنها. وعقد المجلس ٢٧ جلسة رسمية، بما في ذلك ٩ جلسات علنية كانت إحداها مناقشة مفتوحة بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي. وعقد المجلس أيضا ثلاثة اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات، و ١٥ جلسة مشاورات مغلقة للمجلس بكامل هيئته.

واتخذ المجلس عشرة قرارات وأصدر خمسة بيانات رئاسية. وتلا الرئيس أيضا ثلاثة

بيانات صحفية.

أفريقيا

الصومال

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس لإجراء مشاورات عقب الهجوم الإرهابي الذي وقع في اليوم نفسه في مقديشو خلال حفل تخرج لطلاب كلية الطب في جامعة بنادر الصومالية، والذي أدى إلى مقتل مدنيين ووزراء الصحة والتعليم العالي والتعليم في الصومال. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم وأدانوا هذا الهجوم. وبعد المشاورات، اعتمد أعضاء المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/31) يدينون فيه بأشد العبارات هذا الهجوم الإرهابي ويعربون عن تعاطفهم مع أسر الضحايا وتعازيهم لها، وكذلك للحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال. وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم الكامل لعملية جيبوتي للسلام ودعوا جماعات المعارضة إلى نبد العنف والانضمام إلى جهود المصالحة. وأكد أعضاء المجلس أيضا تأييدهم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأعربوا عن تقديرهم لحكومي أوغندا وبوروندي لمساهمتهما بقوات.

السودان

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطة قدمها لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، قدم خلالها تقريره العاشر عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ولاحظ أعضاء المجلس أن المحكمة بدأت، منذ عام ٢٠٠٥، النظر في ثلاث قضايا متصلة بالحالة في دارفور. وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة في دارفور. وفي حين أعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لإصدار أمر بإلقاء القبض على عمر البشير، رئيس جمهورية السودان، رأى آخرون أنه وإن كان على مجلس الأمن أن يعمل على مكافحة الإفلات من العقاب، فإنه ينبغي له أيضاً أن يأخذ في اعتباره التقدم السياسي المحرز نحو التوصل إلى تسوية للتراع في دارفور. وحث هؤلاء الأعضاء المجلس على تأجيل تنفيذ الأمر المذكور وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي، بناء على طلب من الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، تلا رئيس مجلس الأمن بياناً صحفياً يدين فيه الهجمات التي شنت في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر على قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو ما أدى إلى مقتل خمسة جنود روانديين، ويقدم التعازي لأسرهم ولحكومة رواندا. وشجع أعضاء المجلس حكومة السودان على إجراء تحقيق في هذا الشأن وكفالة تحديد هوية مرتكبي الهجوم وتقديمهم إلى العدالة. وأكدوا أيضاً دعمهم الكامل للعملية المختلطة.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة رسمية تلتها مناقشة خاصة، لمناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي. وقام ثابو مبيكي، رئيس الفريق، وجان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتقديم إحاطة إلى المجلس بهذه المناسبة. وتلا رئيس مجلس الأمن بياناً صحفياً، بعد المناقشة، رحّب فيه أعضاء المجلس بالتقرير وبما يتضمنه من توصيات متزنة، واتفقوا مع ما ورد في التقرير من أنه ما زال يتعين معالجة أسباب النزاع وتبعاته في دارفور. وأكدوا أيضاً دعمهم لبعثة الأمم المتحدة في السودان، وللعملية المختلطة، وللجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، لتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في دارفور. ودعوا حكومة السودان والأطراف الأخرى في السودان وفي المنطقة إلى التعاون تعاوناً تاماً مع الرئيس مبيكي وفريقه.

كوت ديفوار

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في كوت ديفوار. وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن

الحالة في هذا البلد، بعد تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ووفقا لما ذكره وكيل الأمين العام، فإن هذا القرار يعزى إلى صعوبات تقنية ومالية. غير أنه أشار إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجهات الفاعلة السياسية الإيفوارية، ولا سيما نشر قائمة الناخبين المؤقتة. وأحاط أعضاء المجلس علما بتأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، ورحبوا بالبلاغ الصادر عن الإطار الاستشاري الدائم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي ينص على تنظيم هذه الانتخابات قبل نهاية شباط/فبراير أو بداية آذار/مارس ٢٠١٠. واعتمد أعضاء المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/33) في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أشاد فيه المجلس بالميسر، بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو لما بذله من جهود متواصلة لدعم عملية السلام في كوت ديفوار، وبتوقيع الرئيس لوران غباغبو يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على عدة قواعد وأنظمة عسكرية، بما في ذلك سبعة مراسيم، وحث الأطراف الفاعلة الإيفوارية على معالجة المهام المتبقية وعقد انتخابات رئاسية مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة. وأشار أيضا إلى أنه سيستعرض ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوام قواتها بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً في هذا الشأن.

بوروندي

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطة قدمها يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، عن الحالة في بوروندي، بالاستناد إلى تقرير الأمين العام (S/2009/611). وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت ذلك، رحّب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام بفضل تنفيذ حكومة بوروندي للمنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية. ورحّبوا أيضا بالاتفاق الذي توصلت إليه هذه الأحزاب لاعتماد قانون انتخابات معدّل، وبانطلاق المحادثات في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن آلية العدالة الانتقالية. وأشادوا بمكتب الأمم المتحدة المتكامل وبلجنة بناء السلام على دعمهما لحكومة بوروندي فيما تبذله من جهود. وأخيرا، أعربوا عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لمدة سنة أخرى. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس في هذا الصدد القرار ١٩٠٢ (٢٠٠٩).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطة قدمتها سهلة - وورك زاوده، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن تقرير الأمين العام (S/2009/627) عن الحالة في هذا البلد. واجتمع أعضاء المجلس بعد ذلك في مشاورات غير رسمية أشادوا فيها بالجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام والتشكيلة القطرية المخصصة في دعم جهود الحكومة الرامية إلى توطيد السلام وتعزيز الحوكمة وإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورحّبوا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي سيحل محل مكتب دعم بناء السلام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وحثّوا الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة التحضير لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. واعتمد أعضاء المجلس، في هذا الصدد، بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/35) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

ليبيريا

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء المجلس مشاورات للنظر في تقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا. وقام محمد شلقم، رئيس اللجنة، سفير الجماهيرية العربية الليبية بتقديم إحاطة إلى المجلس عما قامت به اللجنة من أعمال في الفترة الأخيرة، ولا سيما نظرها في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيريا. وأحاط أعضاء المجلس علماً بتقرير فريق الخبراء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأشادوا ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبحكومة ليبيريا لما تبذلانه من جهود للامتثال لشروط القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). ونظروا أيضاً في إمكانية تمديد التدابير الجزائية وولاية فريق الخبراء لمدة سنة أخرى. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) بناءً على ذلك.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى التفاعل خلالها عبر الفيديو مع آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص أيضاً، في جلسة رسمية، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال المشاورات التي أعقبت ذلك، أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بالتقرير الثلاثين للأمين العام (S/2009/623)، ولاحظوا

أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تشكل تهديدا للأمن الدولي في المنطقة. وأدانوا ما يتعرض له السكان المدنيون من هجمات وعنف جنسي على نطاق واسع، فضلا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش "الرب" للمقاومة. وطلبوا من البعثة أن تواصل العمل على نحو وثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنسيق العمليات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الشرقي من البلد لحماية المدنيين ومساعدة الحكومة على إعادة بسط سلطتها في هذه المنطقة. وأهاب أعضاء المجلس أيضا بدول منطقة البحيرات الكبرى أن تنسق جهودها في التصدي للخطر الذي يهدد الأمن الإقليمي.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب أحد الوفود، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في غينيا. وقدم سام إيبوك، الموظف المسؤول عن شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بهذه المناسبة. وكرر أعضاء المجلس تأكيد قلقهم إزاء قتل المدنيين الذي حصل في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأعربوا عن استعدادهم للعودة للنظر في هذه المسألة لدى صدور تقرير لجنة التحقيق التي يرأسها محمد بجاوي. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب أحد الوفود، اجتمع أعضاء المجلس ثانية لعقد مشاورات بشأن المسألة نفسها. وأحاطوا علما بصور هذا التقرير، ولكنهم لم يتمكنوا من النظر فيه قبل ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة والحصول على تعليمات من عواصمهم.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الحالة في الصومال وبشأن التراع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا، الذي أشار فيه المجلس إلى أن رفض إريتريا سحب قواتها إلى مواقعها السابقة والدخول في حوار مع جيبوتي أو القبول بإجراء اتصالات ثنائية معها أو بالوساطة أو التيسير، وعدم امتثالها لعملية جيبوتي للسلام يشكّلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وفرض المجلس على إريتريا حظرا على الأسلحة وبعض الجزاءات الفردية.

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، استمع المشاركون فيها إلى إحاطة عن التطورات ذات الصلة بولاية القوة.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس، في إطار مشاورات عقدها بكامل هيئته، في تقرير الأمين العام (S/2009/597) واستمع إلى إحاطة بهذه المناسبة قدمها إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقا لما ذكره الأمين العام المساعد، ظلت الحالة هادئة وواصل كلا الطرفين، إسرائيل والجمهورية العربية السورية، احترام وقف إطلاق النار. وأشار إلى أن الطرفين يواصلان التعاون مع القوة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٩٩ (٢٠٠٩)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالإضافة إلى بيان رئاسي مصاحب للقرار (S/PRST/2009/34).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدمها روبرت هـ. سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الممثل الشخصي للأمين العام، وقال إن المفاوضات بين الطرفين لم تستأنف بعد وإن الثقة بينهما لا تزال ضعيفة. وأشار إلى إعلان حكومة إسرائيل بأنها سوف تقيد بعض أنشطة الاستيطان لفترة ١٠ أشهر، وإلى قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بتمديد ولايتي رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، إلى أن يحين الوقت الذي يمكن أن تجري فيه انتخابات. وأشار إلى استعداد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، البقاء في منصبه لحين إجراء الانتخابات. وأخذ أحد أعضاء المجلس الكلمة في قاعة المجلس.

وأثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته التي أعقبت ذلك، دعا أعضاء المجلس الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في غزة ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وكرر بعض أعضاء المجلس تأكيد أهمية تنفيذ

القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهاب بعض أعضاء المجلس أيضا بإسرائيل أن تجمّد جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

العراق: صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات غير رسمية واستمع إلى إحاطة قدمها يون يامازاكي، المراقب المالي، عن صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. ووفقا لما ذكره المراقب المالي، وضعت الحكومة العراقية خطة عمل محددة زمنيا لتنفيذ نظام شامل لقياس كميات النفط من شأنه أن يعزز الشفافية. وأعرب أعضاء المجلس عن الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الصندوق الحالي والصندوق الذي سيخلفه مستقبلا. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩).

أوروبا

قبرص

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2009/609) وعن بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها إلى قبرص (S/2009/610). وقدم الممثل الخاص للأمين العام لقبرص، تايي - بروك زيريهون، وألكسندر داوئر، المستشار الخاص للأمين العام لقبرص، إحاطة إلى المجلس بهذه المناسبة. ولاحظ أعضاء المجلس أن الحالة الميدانية ظلت هادئة وأن زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك أحرزا تقدما موضوعيا في المفاوضات الشاملة. ورحب أعضاء المجلس بتنفيذ بعض التدابير التي أعلن عنها الزعيمان من أجل بناء الثقة وحثوهما على تنفيذ التدابير المتبقية لبناء الثقة بين الطائفتين. وأثنوا على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعلى المستشار الخاص للأمين العام للجهود التي بذلها من أجل مساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات شاملة بغرض التوصل إلى حل شامل للتراع.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس، بالإجماع، القرار ١٨٩٨ (٢٠٠٩)، الذي دعا الطرفين إلى الانخراط الكامل في مشاورات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة، من أجل التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن المسائل التي لم يبت فيها بعد. ودعا أيضا الجانب القبرصي التركي والقوات التركية أن يعيدا ستروفيليا إلى الوضع العسكري الذي كان قائما فيها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقرر أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

مسائل عامة

المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مناقشة للنظر في التقريرين السنويين (S/2009/394 و S/2009/396) لكل من المحكمتين والتقييمات التي أجرتها كل منهما بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمتين (S/2009/589 و S/2009/587). وقدم التقريرين القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وساعدهما على التوالي كل من سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وحسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ولاحظ أعضاء المجلس أن المحكمتين ليستا في موقع يسعفهما على إنجاز عملهما في عام ٢٠١٠ كما أوصى المجلس في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرارين ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩) اللذين شدد فيهما عزمه على تمديد ولايات جميع قضاة الدائرة الابتدائية في المحكمتين الدوليتين، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، على أساس الجداول الزمنية المتوقعة للمحاكمات، وولايات جميع قضاة الاستئناف ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب موعداً.

السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديداً للأمن الدولي

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس، برئاسة آلان بيدوما يودا، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي لبوركينا فاسو، مناقشة مفتوحة عن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديداً للأمن الدولي" على أساس ورقة مفاهيمية قدمها في وقت سابق الممثل الدائم لبوركينا فاسو (S/2009/615).

وتكلم أمام المجلس بهذه المناسبة كل من الأمين العام، وأنطونيو مارييا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأدريان يانديه ديوب، المفوضة المعنية بالتنمية البشرية والشؤون الإنسانية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و ١٨ وفداً فأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء التهديدات التي تمس الأمن الدولي بسبب الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود في العديد من المناطق، ومنها في أفريقيا، والصلة المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب. وأكدوا أيضاً ضرورة تعزيز

التعاون عبر الإقليمي والدولي وكذلك تنسيق إجراءات الأمم المتحدة ومن ضمنها التعاون مع منظمة الإنتربول لمكافحة هذا التهديد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأثنوا على العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد ودعوا جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة القائمة، ولا سيما اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وتنفيذها. وفي نهاية الجلسة، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2009/32).

الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، أثناء جلسة رسمية، إلى إحاطات عن أنشطة هيئاته الفرعية قدمها الأعضاء الخمسة التالية أسماؤهم المنتهية عضويتهم:

- السفير لي لونغ مينه (فييت نام)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون
- السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب
- السفير ميشيل كافاندو (بوركينافاسو)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق
- السفير عبد الرحمن محمد شلقم (الجمهورية العربية الليبية)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا
- السفير خورخي أورينا (كوستاريكا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار.

لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، تبادل أعضاء المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، الآراء بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، ومايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وأثنى أعضاء المجلس على الزيارة الميدانية التي قامت بها المديرية التنفيذية وعلى مساعيها المبذولة لمساعدة الدول، ولا سيما دول غرب أفريقيا، التي تواجه خطر تنظيم القاعدة. ونوّهوا بمشاركة تلك البلدان في تقديم كافة المعلومات وفي تنسيق أنشطتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وحث أعضاء المجلس المديرية التنفيذية على مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد شركاء من أجل دعم البلدان المذكورة أعلاه منفردة أو مجتمعة بغرض مساعدتها في تحسين مراقبة الحدود وكذلك مراقبة الأسلحة والمتفجرات.
